

| | |
|-------------------|---|
| العنوان: | رهانات الحكومة الذكية بدولة الإمارات العربية المتحدة |
| المصدر: | مجلة القانون المغربي |
| الناشر: | دار السلام للطباعة والنشر |
| المؤلف الرئيسي: | الحمادي، منصور عبدالله رباع سالم |
| المجلد/العدد: | ع40 |
| محكمة: | نعم |
| التاريخ الميلادي: | 2019 |
| الشهر: | مايو |
| الصفحات: | 5 - 36 |
| DOI: | 10.37258/1282-000-040-001 |
| رقم MD: | 995078 |
| نوع المحتوى: | بحوث ومقالات |
| اللغة: | Arabic |
| قواعد المعلومات: | IslamicInfo |
| مواضيع: | الإمارات العربية المتحدة، الحكومة الذكية، تكنولوجيا الاتصالات |
| رابط: | http://search.mandumah.com/Record/995078 |

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب
الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

الحمادي، منصور عبدالله رباح سالم. (2019). رهانات الحكومة الذكية بدولة
الإمارات العربية المتحدة. مجلة القانون المغربي، ع40، 5 - 36. مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/995078>

إسلوب MLA

الحمادي، منصور عبدالله رباح سالم. "رهانات الحكومة الذكية بدولة الإمارات
العربية المتحدة." مجلة القانون المغربي ع40 (2019): 5 - 36. مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/995078>

رهانات الحكومة الذكية بدولة الإمارات العربية المتحدة

منصور عبد الله رباع سالم الحمادي

الباحث بسلك الدكتوراه

جامعة محمد الخامس - كلية الحقوق

أكدا - الرباط - المغرب

مقدمة:

إن الحكومة الإلكترونية عبارة عن مجموعة من الأعمال الإلكترونية التي تسعى إلى تقديم خدمات عمومية إلى جمهور المواطنين في إطار من الشفافية والسرعة والمردودية، نظرا لما تتوفر عليه هذه المنظومة من إمكانية تدبير جيد للوقت الإداري واختزال مراحل عديدة، وجمع وتصنيف المعلومات بشكل يجعل أمر مراجعتها سهلا وسريعا، الشيء الذي ينعكس لا محالة بالإيجاب على الأداء والنشاط الإداري، وبالتالي تحسين العلاقة بين الإدارة وجمهور المرتفقين.

وبما أن الإمارات العربية المتحدة من بين البلدان التي أصابتها رياح التحولات الاقتصادية والتقنية والمعلوماتية، فقد أصبحت تسعى جاهدة من أجل الانخراط الكلي الفعال في عصر الإلكترونيات، عبر تحسين أداء الإدارة وتسريع دينامية النشاط الإداري، وذلك من خلال تأسيس بنية معلوماتية متكاملة ومتناسكة يكون هدفها تجميع وتنظيم مكونات العمل الإداري في نظام معلوماتي متكامل، يعتبر نتاج التفاعل بين ثلاث عناصر وهي: تكنولوجيا الحواسيب، وتكنولوجيا الاتصالات، وتكنولوجيا البرمجيات.

وذلك، من أجل تجاوز سلبية التدبير الإداري التقليدي واختلالاته المتمثلة في تعقد المساطر الإدارية وبطء العمل الإداري وغياب التواصل بين الإدارة وجمهور المرتفقين، اعتمادا على منظومة الحكومة الإلكترونية التي تعبر على تحولات في مفاهيم الإدارة وهيكلها وأسلوب عملها، وكذا علاقتها بجمهور مرتفقيها ومجموع المواطنين المتعاملين معها. توجد حاجة ملحة لتوفير خمس مهارات ضرورية لازمة لتفعيل الحكومة الذكية وتمكينها من تقديم الخدمات الضرورية بكفاءة وفاعلية، وتمثل هذه

المهارات متطلبات مسبقة يجب أن يتسم بها كل العاملين، كما أنها أيضاً مهارات متداخلة تستدعي العمل بروح الفريق. ومن هذه المهارات ما يلي¹:

➤ **المهارات التحليلية:** تتمثل في مهارات التفسير والتحليل وهي مهارات أساسية ينبغي توافرها في كل مرحلة من مراحل تطوير مشروع الحكومة الذكية. وتبدأ هذه المهارات بتحديد المشكلات ووصف أعراضها والكشف عن السياسات والعمليات والممارسات المسببة لهذه الأغراض، وتحليل حاجات ومتطلبات المستخدمين، وسبل تدفق المعلومات والأعمال، ويتطلب ذلك إجراء بحوث ودراسات استطلاعية أو تشخيصية ومتعمقة أيضاً.

➤ **مهارات إدارة المعلومات والمعرفة:** تبين هذه المجموعة من المهارات مدى وأسس التعامل مع المعارف والمعلومات كمورد أساسي ذي قيمة عالية ومضافة، وتحتاج هذه المجموعة من المهارات إلى التأكد من سلامة محتوى وجودة البيانات والمعلومات ومستويات وتوفيقها مع غيرها من البيانات والمعلومات، ويرتبط بذلك تصنيف وفرز وفهرسة البيانات وانتقاء ما يحتاج إليه منها. والتمكن من تصميم النظم وقواعد أو مستودعات البيانات وملفات البيانات المستخدمة لتقديم وعرض المعلومات بشكل منظم، ويرتبط بذلك تصميم واجهات التفاعل ونظم الأمن التي تضمن سلامة وسرية المعلومات المتاحة، والقيام بأنشطة البحث عن المعلومات والتصنيف والفهرسة والحفاظ على سلامة البيانات والمعلومات. وتصميم وبناء قواعد ومستودعات البيانات وتحديد البيانات المضمنة وإقرار عمليات جمع البيانات ومعايير ومقاييس الجودة والسيطرة عليها، وأخيراً تطوير وتنفيذ آليات المشاركة في المعلومات والتطبيقات الذكية.

➤ **المهارات الفنية:** يمكن القيام بهذه المهارات من خلال تصميم وتنفيذ نظم معلومات تحتوي على تطبيقات ذكية متوافقة مع البنية السياسية القائمة، وتطوير واجهات التفاعل مع المستخدمين النهائيين بحيث تكون سهلة الاستخدام

¹ - سحر قدوري الرفاعي: الحكومة الذكية وسبل تطبيقها، كتاب صادر عن دار الشروق، الأردن 2012 ص: 67.

ومقبولة منهم، وتحويل البيانات من نظام أو شكل ما إلى شكل آخر في إطار نظام معلومات متكامل وإتاحة بياناته وتقاريره للاستخدام بأساليب عديدة، وتصميم وإدارة نظم وشبكات المعلومات المختلفة، وتكوين قواعد ومستودعات بيانات قادرة على توحيد المعلومات استقطابها من مصادر مختلفة لأغراض الاسترجاع وتوسيع نطاق الاستخدام.

✦ **مهارات الاتصال والتقديم:** توظف هذه المجموعة من المهارات في أغراض تسويق مشروع الحكومة الذكية واستقطابها من مصادر مختلفة لأغراض الاسترجاع وتوسيع نطاق الاستخدام.

✦ **مهارات إدارة مشروع الحكومة الذكية:** تهدف هذه المجموعة من المهارات إلى التعرف على تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستخدمة على بنية العمل، ومدى تأثيرها على الخدمات المقدمة للمواطنين والتخطيط الجيد لمشروع الحكومة الذكية وطرق بناء هيكل المشروع، وطرق مراقبة جودتهن وطرق قياس أداء الحكومة الذكية¹.

✦ **مقومات التحول الناجح للحكومة الذكية:** من أهم مقومات التحول الناجح للحكومة الذكية، والاستراتيجيات المشكلة لها والتقييم الاستراتيجي للحكومة الذكية².

وهو ما سنحاول دراسته في هذا المقال من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: التأثير المتبادل بين الإدارة الذكية والموارد البشرية

إن نظام إدارة الموارد البشرية الذكية تركز على منهج الأنظمة في إدارة الموارد البشرية، والتطوير والتحليل الوظيفي، والتصميم والتقييم، وتخطيط الموارد البشرية، والتوظيف والاختيار، وإدارة الأداء، والتدريب والتطوير، إضافة إلى اتجاهات جديدة في مجال إدارة الموارد البشرية الذكية وهذا هو ما سنبحثه في الفرعين الآتيين.

¹ - سحر قدوري الرفاعي: الحكومة الذكية وسبل تطبيقها، مرجع سابق، ص: 67-79.

² - مها مهدي خفاف: نظم دعم القرارات والخدمات الذكية، مرجع سابق، ص: 82.

الفرع الأول: تطوير العملية الإدارية الذكية ومتطلباتها

ليس الحكومة الذكية مجرد عملية آلية العمليات أو معالجة التصرفات والأفعال القائمة في الأعمال الحكومية والأجهزة المختصة، بل تختص بتكوين عمليات وعلاقات جديدة بين الحكومة والمواطنين والأعمال، كما أن استخدام وسائل الاتصالات الذكية وتكنولوجيا المعلومات ليست مجرد أداة لتحقيق عوائد وتوفير التكلفة المترتبة على تشغيل وتعيين القوى العاملة أو في استثمار الوقت، ولا يتحقق بقيام العاملين بإعداد السجلات والوثائق الإلكترونية، بل إنه يعتبر من الحلول الجوهرية ولحسن استخدامه بشكل صحيح؛ لذلك يجب عند تطوير الحكومة الذكية البدء في التخطيط السليم لمشروعاتها ودراسة المجال الذي تطبق فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يجب أن توظف لتكوين عمليات جديدة تتسم بالشفافية في حل المشكلات. وتمت الشفافية أسلوبا جديدا للتعامل في حل المشكلات التي تواجه مسار إمداد المعلومات والخدمات الحكومية لجمهور المستفيدين وذلك لكونها تمثل الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط والسياسات والسماح للمتأثرين بالقرارات الإدارية بأن يعملوا بالحقائق والعمليات التي ساهمت في اتخاذ القرارات، وعلى ذلك فإن إصلاح العمليات الإدارية يمثل الخطوة الأولى في إطار عملية التحول الناجح نحو إقامة الحكومة الذكية، وعلى الرغم من أن إصلاح العمليات يعتبر أساسا مرغوبا ومطلوبا، إلا أنه من المهم تكوين أو خلق عمليات وإجراءات جديدة تؤدي على إحداث تغييرات جذرية في أساليب وطرق العمل الإداري وخاصة في علاقاتها بالمواطنين ومؤسسات الأعمال.

الفقرة الأولى: القيادة الإدارية الذكية

إن تحقيق عملية التحول للحكومة الذكية بنجاح، يتطلب توافر عدد من القوى العاملة القادرة على التعامل والتكيف مع التكنولوجيا المتقدمة والتي سبق استعراض مجموعات المهارات اللازمة لها، وبدون هذه الكفاءات المؤهلة للتعامل مع متطلبات الحكومة الذكية يصعب ويستحيل تحقيق أهداف إقامة مشروعاتها الذكية وإن توافرت الإمكانيات والموارد المالية والمعنوية؛ لذلك فإنها تتطلب قيادة سياسية

وإدارية قوية تلتزم علنا بدعم الجهود التي تؤدي للتحويل إلى الإدارة الذكية من خلال توفير الوقت والجهد والمال والموارد، والمناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، الذي يسهم في إطلاق قدرات القوى العاملة الإبداعية والخلاقة¹.

الفقرة الثانية: وضوح الاستراتيجية

التحول إلى حكومة ذكية فاعلة وكفاءة وناجحة، يتطلب وجود رؤية ورسالة واضحة المعالم وأوليات محددة ودقيقة في ضوء معايير ومواصفات واضحة المعالم تتماشى وتتطابق مع التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتطلب الاستثمار الاستراتيجي توافر خطط استثمار واضحة وأهداف محددة ترتبط بالموارد البشرية والمادية المتاحة في الوقت المحدد لها. وعلى ذلك فإن مشروعات الحكومة الذكية يتم اختيارها على أساس تحقيقها أقصى عائد ممكن من عمليات الاستثمار أو الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية. ومن هذا المنطلق تنبثق ضرورة توافر معايير نوعية وكمية لقياس الإنتاجية والأداء الجيد المقبول.

الفقرة الثالثة: التعاون مع المجتمع المدني

تقام الحكومة الذكية أساسا لخدمة المواطنين ومؤسسات الأعمال وغيرها من منظمات المجتمع: لذلك يجب التعاون معها ومشاركتها في بناء وإرساء علاقات متبادلة وتحالفات تعود بالنفع على المجتمع ككل. ولا يقتصر التعاون على العلاقة مع المواطنين ومؤسسات الأعمال ومنظمات المجتمع فحسب، وإنما يشمل أيضا علاقة المؤسسات الحكومية بإدارتها ووحداتها وتنظيماتها المتعددة وعلاقة كل ذلك بالمصالح والأجهزة الحكومية الأخرى على كافة المستويات المركزية والمحلية. كما يجب أن تتعاون مؤسسات القطاع الخاص مع الحكومة الذكية؛ حيث لا يقتصر هذا التعاون على المعاملات الذكية فحسب، بل يجب أن يتضمن أيضا تبادل الرؤى والأفكار والاستثمارات.

¹ - مها مهدي خفاف: نظم دعم القرارات والخدمات الذكية، مرجع سابق، ص: 88.

وإن المشاركة والتضمين المدني في أعمال الحكومة الذكية يعتبر عاملا مهما وضروريا لتأكيد فعاليتها ونجاحها؛ حيث تتجه إلى تحسين قدرات المجتمع وفاعليته المجتمعية؛ لذلك يجب مشاركة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني من جمعيات غير حكومية في اتخاذ القرارات الخاصة بالحكومة الذكية من خلال التشاور والمشاركة الإيجابية للتعرف على وجهات النظر والآراء المختلفة في مشروعات الحكومة الذكية¹.

الفرع الثاني: استراتيجيات التحول للحكومة الذكية

يمكن تحديد استراتيجيات أساسية ترشد وتوجه الأداء في جهود إقامة الحكومة الذكية بطريقة مقبولة، وتتمثل هذه الاستراتيجيات في التالي²:

الفقرة الأولى: سد الفجوة بين المهارات المطلوبة والمتاحة

تحتاج الحكومة الذكية إلى مهارات إدارية وتواصلية وتكنولوجية وتنظيمية وتسويقية واقتصادية، إلخ. كما أن المهارات المطلوبة متجددة ومتغيرة على الدوام، ولهذا فإنه يجب التأكيد على ضرورة تنمية الموارد البشرية المطلوبة من الكفاءات المتاحة بالفعل وتأهيل قوى عاملة جديدة، وتنمية المتوافر منها للقيام بمشروعات الحكومة الذكية المتباينة والمتعددة. وفي هذا النطاق تعتبر مشروعات تدريب خرجي الجامعات على تكنولوجيا المعلومات، وإقامة نوادي تكنولوجيا المعلومات والقرية الذكية إلخ، من المشروعات ذات الطابع الإستراتيجي والتي تساهم في سد الفجوة بين المهارات المطلوبة والمتاحة.

الفقرة الثانية: سد الفجوة الشاسعة بين التوقعات وإدراك المواطنين

إن سد الفجوة الشاسعة بين توقعات الحكومية وإدراك المواطن العادي لخدمات الحكومية الذكية، سوف تحدد برامج التوعية بتسويق المعلومات والخدمات المتاحة بالفعل والشفافية المطلوبة في مشاركة الجمهور من المواطنين

¹- علي محمد الخوري التحول نحو الحكومة- منهجية مبتكرة، ندوة الثقافة العلمية، دبي 2013م، ص: 93.

²- مدحت محمد أبو النصر: التخطيط للمستقبل في المنظمات الذكية، مرجع سابق، ص: 109.

ومؤسسات الأعمال في إدراك نقاط لقوة والقصور والفرص الناجمة من الحكومة الذكية والمخاطر التي تمثلها.

الفقرة الثالثة: الوصول للمواطنين من خلال التطبيقات الذكية

المحتاجين للمعلومات والخدمات الحكومية بغض النظر عن قدراتهم في الوصول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أمر يحتاج إلى إمكانية توفير هذه الخدمات وإتاحتها عبر مراكز خدمة المجتمع مثل مكاتب البريد والاتصالات ونوادي الشباب والجمعيات ومراكز الناشئة والفتيات ونوادي السيدات ونوادي تكنولوجيا المعلومات وغيرها.¹

وتتمثل خطوة التحول في الخدمات الموجهة بالبرامج الفردية لخدمة متكاملة تقدمها الحكومة الذكية: حيث إن رؤية الحكومة الذكية تعتبر رؤية متكاملة فتاحة المعلومات والخدمات والتطبيقات الحكومية وتقديمها في الوقت المناسب. ويستدعي ذلك إحداث تغييرات جوهرية وتحولية في الأنشطة والعمليات التي لا يراها المستخدمون؛ حيث إنها تعتبر غير مرئية وتتم في الدوائر الحكومية المقدمة لمعلوماتها وخدماتها. وتشتمل هذه الأنشطة والعمليات على كثير من الإجراءات وتدفع العمل المرتبط بالأساليب الإدارية المختلفة.

أما توفير الخدمات من خلال التطبيقات الذكية والمواقع الحكومية الذكية وإيجاد حلول للمشكلات والأمور المرتبطة بالخصوصية ومشاركة البيانات، يتطلب تكامل عمليات وإجراءات. أعمال جديدة ووسائل لحماية الخصوصية والسرية وضمان أعلى مستويات الأمن والجودة بالإضافة إلى حماية الملكية وتوفير الخدمة الحكومية بسهولة وكفاءة وفاعلية مع ضرورة صياغة خريطة واضحة المعالم توضح الوضع الحالي والوضع المستهدف، كما يشارك المستخدمون الحاليون والمتوقعون فيها بأبعاد ومراحل وبرامج الحكومة الذكية، فضلا عن العمل على دعم

¹ -مها مهدي خفاف، نظم دعم القرارات والخدمات الذكية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012م، ص: 34.

ومساندة جهود ومتطلبات الحكومة الذكية من خلال توفير أدلة إرشادية ونماذج أعمال مبتكرة وبرامج توعية وتدريب مختلفة¹.

المطلب الثاني: تطبيقات الخدمات الذكية والذكاء الصناعي في دولة الإمارات
إن التقدم الذي تحقّقه دولة الإمارات العربية المتحدة منذ فجر الاتحاد، وعلى صعيد تحصين الموروث الأصيل في حياة الدولة وتعزيزه وتطويره، سار على الدوام مع هاجس العمل باجتهاد وحماسة لمواكبة العصر والتفوق في شتى المجالات الحديثة المعقدة، وهو نشاط لقي النجاح ويلقاه، الأمر الذي عاد على الدولة بسمعة عالمية مرموقة في تكنولوجيا المعلومات على سبيل المثال لا الحصر.

لا ننسى أن ما تحقّق لنا من إنجازات ورفعة لدولتنا وما وصلت إليه من مكانة مرموقة في لمجتمع الدولي، إنما ترجع إلى الجهود المخلصة التي يقودها الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة وإخوانه أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات، والفريق أول الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، والشيخ سيف بن زايد آل نهيان وزير الداخلية.

وهذا هو ما سنحلّله في الفرعين التاليين :

الفرع الأول: ملامح الحكومة الذكية في دولة الإمارات

في عام (2013 م) تم تكليف الجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة بتطوير خدماتها عبر الاستفادة بشكل استراتيجي من التقنيات الذكية، على أن تنتهي منها بحلول شهر مايو لعام (2015 م)، مما يعني بشكل أساسي تحويل الخدمات الإلكترونية إلى خدمات ذكية وصولاً إلى التحول الشامل للحكومة الذكية²، وينبغي أن يؤدي هذا إلى تحقيق ممارسات عملية للحكومة الذكية عبر تقديم تطبيقات وخدمات تنسم بالسلاسة والتفاعلية والذكاء، غير أن تطبيق الحكومة الذكية عبر تقديم تطبيقات وخدمات تنسم بالسلاسة والتفاعلية والذكاء، غير أن تطبيق الحكومة الذكية يجب أن يعتمد على تقييم واقعي للموارد

¹ - مدحت محمد أبو النصر: التخطيط للمستقبل في المنظمات الذكية، مرجع سابق، ص: 116.

² - الحكومة الذكية: هيئة تنظيم الاتصالات، الإصدار الأول، أغسطس 2013م.

والإمكانات التي تمتلكها كل جهة حكومية، ومع ذلك فإنه من الجيد دائماً التفكير في الهدف النهائي الذي يتمثل في استشراف ما يمكن القيام به في ظل التقدم الكبير في مجال التقنيات الذكية وتطبيقات الحكومة الذكية.

يركّز التحول إلى الحكومة الذكية على الاستخدام الإستراتيجي لأحدث تقنيات المعلومات والاتصالات، وعلى رأسها التقنيات الذكية، بهدف إجراء تحول نوعي في الطريق التي تعمل وفقها المؤسسات الحكومية، وذلك لتحقيق أقصى درجات رضا المستخدمين، وبالتعاون الفعال مع جميع الجهات ذات الصلة، ويتم ذلك عبر توفير وسائل تواصل سلسلة وتفاعلية وذكية تعمل في أي وقت وأي مكان، عبر العديد من الأجهزة¹.

وتتضمن الحكومة الذكية إجراء تحسينات مميزة لاثنتين من المجالات المتعلقة بالعمل الحكومي على الأقل تحسينات هيكلة على إجراءات العمل وطريقة عمل الموظفين، وتوفير الخدمات الأكثر ملاءمة للجمهور وفقاً لاحتياجاتهم. وعلى الرغم من أن تصنيف الخدمات الذكية ليس أمراً هيناً، إلا أنه يمكن تقديم الأمر على النحو الآتي² أولها خدمات من الجهة الحكومية إلى المواطنين (الإشعارات، والرسائل النصية القصيرة التي توضح حالة المرور، أقرب المستشفيات إلى الموقع الجغرافي، إلخ)، وثانيهما خدمات من الجهة الحكومية إلى الشركات (تسجيل الشركات، استفسار الرسوم)، وخدمات من الجهة الحكومية إلى جهات حكومية أخرى (تبادل المعلومات عن حالة المريض وتاريخ سجله الطبي)، وخدمات من الجهة الحكومية إلى الموظفين (مثل: أحضر جهازك معك)، وأسلوب التشارك في الحيز المكتبي، إلخ).

¹ - الحكومة الذكية: هيئة تنظيم الاتصالات، الإصدار الأول، أغسطس 2013م.

² - سلسلة بحوث القمة الحكومية 2014م: آفاق الخدمات الحكومية في العالم العربي، كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، فبراير 2014م.

وإن الخدمات الذكية تتقع في صلب عملية تحول الحكومة الإلكترونية إلى حكومة ذكية (mGovernment of Smart Government)؛ وذلك عبر استخدام التقنيات الذكية في مراحل ومستويات مختلفة. ومن شأن الحكومة الذكية أن تعزز من عمل الحكومة الإلكترونية بطرق متعددة، فهي تسهم في خلق أجواء عمل مناسبة لموظفي الحكومة للعمل الذكي، وتساعد في تحسين حياة المواطنين من خلال تقديم أرقى مستويات الخدمات الحكومية التي تتيح تواصلًا فعالاً باستخدام الأجهزة الذكية. ومن الضروري فهم التحسينات التي تميز الحكومة الذكية لتحديد نوعية الخدمات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تطوير الخدمات الذكية.

الفقرة الأولى: الأفكار السلبية الحكومة الذكية

منذ نشأة المفهوم كانت هناك بعض النقاط الأساسية التي يختلط فيها الأمر على القائمين على تنفيذ الحكومة الذكية، وأحياناً تكون تلك المفاهيم غير واضحة بالنسبة لهم، وفيما يأتي محاولة لتوضيحها:

- الحكومة الذكية ليست بديلاً عن الحكومة الإلكترونية، إنما هي مكملتها وتعمل على تعزيز الأنظمة والخدمات القائمة.

- لا تقتصر الحكومة الذكية على الهواتف المتحركة فقط، وإنما تشمل جميع الأجهزة المحمولة والذكية (قد يشمل ذلك الاتصالات فيما بين الأجهزة).

للحكومة الذكية هدفان متميزان وبعيدا المدى:

- تقديم الخدمات إلى الجمهور عبر التقنيات الذكية.
- توفير خدمات تفاعلية مع الجمهور.
- تطوير مؤسسات القطاع الحكومي.
- إعادة هيكلة الإجراءات العملية وتحديث القطاع العام.
- التفاعلات داخل الجهات الحكومية

- في حين يشكل تطوير التقنيات والخدمات جوهر التحول إلى الحكومة الذكية، فإنه في ذات الوقت يعدّ أسهل عناصرها، فأمر مثل المناهج الاستراتيجية المتبعة في عملية التحول إلى الحكومة الذكية وبناء القدرات الحكومية وإدارة التغيير والتأسيس لمجتمع (ذكي) وتبني الجمهور للخدمات الذكية. جميعها تنطوي على أهمية كبيرة في هذا السياق.

- تجدر الإشارة إلى أن الانتقال من الحكومة الإلكترونية إلى الحكومة الذكية لا يعني تحويل كل خدمة إلكترونية إلى خدمة ذكية، فقد يتطلب الأمر تحويل مجموعة من الخدمات الإلكترونية على خدمة ذكية واحدة، وفي المقابل فقد يتم تجزئة خدمة إلكترونية واحدة إلى خدمات ذكية عدة. ومن المرجح أيضاً أن تضطر الجهات الحكومية إلى استحداث خدمات ذكية جديدة تماماً للاستفادة من التقنيات الحديثة، وتحسين خدماتها عبر هذه القنوات المبتكرة لطرح خدمات جديدة لا يمكن توفيرها عادةً عبر الوسائل التقليدية¹.

وتتمثل ملامح الخدمة الذكية في المبادرة الاستباقية: عبر التنبيه المسبق؛ إذ يتولى نظام الخدمة إشعار المتعاملين بقرب واستحقاق مواعيد خدماتهم (البعض الخدمات)، والتفاعل الحيوي: المتمثل في التراسل خلال مراحل إنجاز الخدمة (تنبيهات وإشعارات)، والتراسل اللاحق للخدمة بالوسائل المتاحة، وتقييم الخدمة: يتيح للمتعاملين تقييم جودة الخدمة وتجربتهم في الحصول عليها، وذلك بصورة فورية ومن خلال القناة نفسها، والتواصل الاجتماعي: ترتبط الخدمة بقنوات التواصل كـ (الفيسبوك وتويتر ويوتيوب) مع مراعاة حساسية المعلومات.

الفقرة الثانية: الأهداف الاستراتيجية لحكومة الإمارات الذكية

إن الأهداف الاستراتيجية لحكومة الإمارات الذكية تتمثل في المساهمة الفعالة في تحقيق رؤية دولة الإمارات وصولاً إلى الريادة العالمية، وتعزيز القدرة التنافسية لدولة

¹ - مها مهدي خفاف: نظم دعم القارات والخدمات الذكية، مرجع سابق، ص: 89.

² - ملامح الخدمات الذكية في دولة الإمارات ديوان حاكم إمارة دبي، يونيو 2013م، ص: 33.

الإمارات العربية المتحدة وتعزيز الدور الحكومي والابتكارات المجتمعية في مجال التقنيات الذكية من خلال توفير الوصول السهل للخدمات الحكومية بجودة عالية ومن أي موقع وعلى مدار الساعة، وتخفيض تكاليف عمليات المؤسسات الحكومية من خلال تطوير وسائل وأدوات تقديم المعلومات والمنتجات والخدمات، ودعم التعاون بين المؤسسات المختلفة، وتسهيل أعمال الأفراد والمؤسسات بما ساهم في دعم الاقتصاد والمجتمع المعرفي.¹ والانتقال من رضا الأفراد والمؤسسات إلى إسعادهم، والمساهمة في رفع القدرة الإنتاجية للقوى العاملة والمؤسسات الحكومية.

الفقرة الثالثة: إدارة الخدمات الأمانة للحكومة الذكية في الإمارات 2:

تنشأ الخدمات الذكية في بيئة متعددة الأطراف ومتشعبة العلاقات والمسؤوليات؛ لذا تدعو الحاجة لوجود وحدة مركزية موثوقة ومحايدة ومؤهلة لتمثيل مختلف الأطراف. ولإدارة الخدمات الأمانة وظيفتان رئيسيتان الأولى تتعلق بنقطة اتصال مركزية يستفيد منها المتعاملون تربط بين مختلف الأطراف المشاركة في العمليات والإجراءات ضمن الحكومة الذكية (المصارف، مزودي الخدمات من الجهات الحكومية وغير الحكومية، بطاقة الهوية)، والثانية بتأمين وإدارة دورة حياة التطبيقات/ الخدمات الذكية ابتداء من التنزيل الآمن ووصولاً إلى الانتهاء من الإجراءات المطلوبة بما في ذلك آليات تعريف لمستخدم.

أما خصائص وسمات إدارة الخدمات الأمانة، فتتمثل في القدرة على إبرام التعاقدات مع عدد كبير من الشركاء وتقديم الدعم اللازم لهم، على أن تمتلك سجلاً جيداً وسمعة طيبة في إدارة الخدمات بأمان، وتؤدي دور الشريك الموثوق به بالنسبة لمختلف الأطراف.

الفرع الثاني: الإطار القانوني للخدمات الذكية بالإمارات العربية المتحدة

عندما تكون الرؤية واضحة ومحددة والقيادة ملهمة ومتابعة، وفرق العمل مبدعة ومثابرة وحريصة على التمييز، فإن الإنجازات الكبيرة تتحقق، ولا نبالغ إن

¹- مدحت محمد أبو النصر، التخطيط للمستقبل في المنظمات الذكية، مرجع سابق، ص: 42.

²- ملامح الخدمات الذكية في دولة الإمارات: مرجع سابق، ص: 35.

قلنا أن أحد الأمثلة للإنجازات الإماراتية الكبيرة يتمثل في تطور مسيرة الحكومة الإلكترونية في الدولة، سواء على المستوى الاتحادي أو المحلي، وما وصلت إلهي من النضج الإلكتروني الذي يسهل عملية التحول على الحكومة الذكية.

نلقي الضوء تاليا على مدى استجابة المشرع الإماراتي للتطورات التقنية المتعلقة بالخدمات الإلكترونية الذكية، لبيان الموقف القانوني من تلك التطورات، وكيفية حماية حقوق جميع الأطراف أثناء التعاملات الذكية المتزايدة التي تقدمها الجهات الحكومية والخاصة في الدولة.

تعتبر دولة الإمارات العربية أول دولة عربية تسن قانوناً مستقلاً لمكافحة الجرائم المعلوماتية رقم 2 لسنة (2006م) وهو ما سنفصله في ثنايا هذا الفرع.

الفقرة الأولى: مواكبة تشريعية:1

بغية تسهيل مهمة الجهات الحكومية في عملية تطوير خدماتها وفقاً لأفضل الممارسات، عملت حكومة الإمارات على توفير الأدلة الإرشادية لهذه الجهات، التي تتناول المحتوى الإلكتروني، والمشاركة الإلكترونية ومواصفات البيانات المفتوحة واستخدام أدوات التواصل الاجتماعي.

وتسعى الحكومة الإلكترونية الآن إلى إصدار وثيقة جودة الخدمات الذكية بهدف توفير مرجعية تستند إليها الجهات الحكومية الاتحادية، من أجل تطوير خدمات ذكية تلبي توقعات المتعاملين.

لاستكمال المنظومة يعمل قطاع الحكومة الذكية في هيئة تنظيم الاتصالات حالياً على تنفيذ واحد من أهم المشروعات، والذي يتمثل في تطوير البنية الشبكية الاتحادية (Ned Net) التي ستربط بين (53) جهة اتحادية في الدولة، وإيجاد مركز بيانات موحد لإنشاء ما تُعرف بالقيمة الحاسوبية الاتحادية، لتكون منصة أساسية لتطوير الحكومة الإلكترونية والحكومة الذكية، على حد سواء.

¹ - الحكومة الذكية: هيئة تنظيم الاتصالات، الإصدار الأول، أغسطس 2013 م، ص: 21.

حرصاً من الحكومة على إيجاد بيئة تشريعية تنظم تعاملاتها والتجارة الإلكترونية. فقد بذلت الجهود اللازمة لتحديث الأطر والقوانين التشريعية في هذا المجال، وذلك من خلال إصدار القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 2012 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

نلاحظ مواكبة المشرع الإماراتي للتطورات التقنية ابتداء من المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 2003 بشأن تنظيم قطاع الاتصالات، الذي أشار على جرائم شبكة الإنترنت واشتمل على عقوبات الحبس والغرامة التي لا تتجاوز (200) ألف درهم، ثم القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2006 بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية، الذي تلاه القانون رقم (2) لسنة 2006 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

أولاً: قانون مؤسسة الإمارات للاتصالات (رقم 1 لسنة 1991)

يعتبر هذا القانون هو القانون الأول المنظم لشؤون الاتصالات السلكية واللاسلكية في الدولة، قبل صدور قانون تنظيم قطاع الاتصالات رقم (3) سنة 2003، وقد أنشأ هذا القانون مؤسسة الإمارات للاتصالات وحدد أهداف المؤسسة وأغراضها واختصاصاتها وأعطى القانون المؤسسة دون غيرها حق نقل الاتصالات السلكية واللاسلكية وتشغيل وصيانة وتطوير نظام الاتصالات العامة بأسره في الدولة وكذلك بين الدولة والخارج وفقاً لأحكام هذا القانون، ونظم هذا القانون حيازة واستعمال أجهزة الاتصالات وتراخيص الحيازة والاستعمال، وحدد شروط ومقابل الخدمات التي تقدمها المؤسسة وذلك بموجب عقود تبرمها مع المتفاعلين، وغيرها من الأحكام اللازمة، واشتمل القانون في الفصل السادس عشر منه على العقوبات التي توقع على مخالفة أحكامه، حيث وردت فيه عدة مواد تتضمن تجريماً لبعض الأفعال والعقوبات المقررة للجريمة¹.

1- الدكتور: طارق احمد فتحي سرور، جرائم النشر والإعلام، دار النهضة العربية، مرجع سابق 340
المستشار: مصطفى مجدي هرجه، التعليق على قانون العقوبات في ضوء الفقه والقضاء، المرجع السابق،

* المادة الأولى مادة عقابية عامة برقم (45) نصها الآتي: (مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون بغرامة لا تزيد على عشرة آلاف درهم (1000).

والمادة الثانية برقم (46) نصها الآتي (يعاقب بالحس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بالغرامة التي لا تزيد عن عشرة آلاف درهم :

❖ كل من يختلس أو يسرق أو يحول أو يقوم بغير وجه حق باستغلال أو استعمال أي خدمة هاتفية أو أي تيار أو خلافة مما قد يستعمل لتوصيل أو نقل الخدمات الهاتفية أو غيرها من خدمات الاتصالات.

❖ كل من يستغل الأجهزة أو الخدمات أو التسهيلات التي تقدمها المؤسسة في الإساءة أو الإزعاج أو إيذاء مشاعر الآخرين أو أي عرض آخر غير مشروع.

يجوز للمؤسسة ودون إذن سبق أن تضع تمت المراقبة أي جهاز أو خلافه إذا ترفى ت لديها أسباب معقولة للاعتقاد بأنه يستغل في أي مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في البند (أ) من هذه المادة أو بناء على طلب المتضررين المشار إليهم البند (ب) من هذه المادة.

وفي جميع الأحوال لا يجوز للمؤسسة التصنت على محتوى أو مضمون المكالمات أدن إذن مسبق من السلطات القضائية المختصة.¹

لقد كان هذا القانون الخاص بمؤسسة الإمارات للاتصالات بما حواه من نصوص تجريبية هو القانون الممول عليه في ملاحقة الجرائم التي ارتكبت عبر (شبكة الإنترنت) للوصول إلى أجهزة الحاسوب الشخصية أو التابعة للمؤسسات أو البنوك والشركات خلال الأعوام المنصرمة، وذلك لأن خدمة (الإنترنت) تعتبر من الخدمات التي تقدمها مؤسسة الإمارات للاتصالات بموجب عقد بينها وبن المنتفعين، وعليه فإن أي إساءة أو استخدام غير مشروع

¹ Smith, Technological Crimes, copyright(c) Missouri House of Representative, last update, November, 26, 2001.

لتلك الخدمة بالمخالفة لأحكام هذا القانون كانت تعطي للجهات الأمنية وجهات التحقيق القضائية (النيابة العامة) المكلفة بتقديم المخالفين ومرتكبي الجرائم التقنية الحديثة إلى العدالة، استنادا لهذه المواد وكذلك مواد قانون العقوبات الاتحادي على ما سنراه من خلال استعراضنا للجرائم التي تم ضبطها، في السنوات الأخيرة وتم تقديم مرتكبيها للعدالة، قبل صدور قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات في شهر يناير 2006.

ولعل مما سهل على جهات التحقيق تقديم مرتكبي جرائم تقنية المعلومات للعدالة استنادا لنصوص هذا القانون الطريقة التي صيغت بها نصوص هذه المواد فهي نصوص مرنة وفيها مترادفات عدة، وفيها من العمومية ما جعل الاستناد إليها يسيرا في أغلب الأحيان وخاصة إذا كانت الجريمة مرتكبة عن طريق استغلال (شبكة الانترنت) التي تعتبر خدمة من خدمات الاتصالات، أو عن طريق استخدام أجهزة الاتصال الأخرى، ففي البند (أ) من المادة (46) المشار إليها¹ وردت عبارة ((أو غيرها من خدمات الاتصالات)) بعد أن ذكر الخدمة الهاتفية أو أي تيار أو خلافه مما قد يستعمل لتوصيل أو نقل الخدمات الهاتفية، كما ورد في البند (ب) ألفاظ عامة ومترادفات شاملة تمهل على المحققين الاستعانة بالنص لتقديم كل من يرمي إلى غرض غير مشروع أو إلى إيذاء الآخرين عن طريق استخدام خدمات مؤسسة الاتصالات؟ حيث جاء النص بلفظ (كل من يستغل الأجهزة أو الخدمات أو التسهيلات التي تقدمها المؤسسة في الإزعاج أو إيذاء مشاعر الآخرين أو أي غرض آخر غير مشروع) ليأتي بعد ذلك دور محكمة الموضوع لتكييف طبيعة العمل غير المشروع، وطبيعة الإساءة التي ارتكبها الشخص الجاني، والمادة العقابية المنطقية سواء من هذا القانون أو قانون العقوبات الاتحادي.

على أنه في كثير من الجرائم المرتبطة بالحاسب الآلي، لن يكون هذا القانون

¹ - أبو الفضل، فتحي؛ وآخرون: دور الدولة والمؤسسات في ظل نظام العولمة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2004، ص 212.

قادرا على أداء الغرض المطلوب وسوف تقف الجهات الأمنية والمحققين مكتوفي الأيدي، في ظل عدم وجود قانون خاص بجرائم الحاسب الآلي أو جرائم تقنية المعلومات كما نفضل أن تسمى، وذلك ما سيتضح من خلال العرض الذي سوف أقدمه للجريمة التي نظرت فيها محاكم دبي وكيف أن تطبيق هذا القانون وقانون العقوبات على الجريمة المقدم مرتكبها للمحاكمة لم يكن من السهولة بمكان، وكيف أن القاضي أضطر للاجتهاد والقياس لتوسيع مفهوم النص الجنائي ليتمكن من إدانة المتهم على الرغم من حظر القياس والتوسع في التفسير في مجال النص الجنائي، والمجال، والمحاذير التي تعوق دون ذلك الاجتهاد.

ثانيا: قانون تنظيم قطاع الاتصالات رقم (3) لسنة 2003

صدر قانون تنظيم قطاع الاتصالات ليكون القانون الذي ينظم عمل شركات الاتصالات في الدولة، وينشئ هيئة جديدة تسمى هيئة تنظيم قطاع الاتصالات في الدولة وحددت المادة (12) من هذا القانون مهام وصلاحيات واختصاصات الهيئة وأنها هي السلطة المختصة بالرقابة على قطاع الاتصالات والمرخص لهم، وذلك وفقا لأحكام هذا المرسوم بقانون ولائحته التنفيذية والتعليمات الصادرة عن اللجنة العليا،....الخ.¹

وورد في المادة رقم (1) من القانون تعريف (الخدمات الاتصالات) بأنها (خده نقل أو بث أو تحويل أو استقبال من خلال شبكة الاتصالات لأي مما يأتي: الاتصالات السلكية واللاسلكية - الحديث والموسيقى وغيرها من الأصوات - الصوم المرئية - الإشارات التي تستخدم في البث باستثناء البرامج وإذاعتها، الإشارات المستخدمة في تشغيل والسيطرة على أي آلات أو أجهزة - تركيب أو صيانة أو ضبط أو إصلاح أو تغيير أو نقل أو إزالة الأجهزة التي ميثم ربطها أو تكون مرتبطة بشبكة اتصالات عامة - إنشاء وصيانة وتشغيل شبكات البرق والهاتف

¹ - على، محمد خيرى محمد: علاقة المجتمع الصناعي بظاهرة الجريمة، رسالة جامعية للماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1999، ص 135.

والتلكس والدوائر المؤجرة والمعطيات المحلية والدولية والإنترنت والإرسال اللاسلكي - أي خدمات اتصالات تعتمد على اللجنة العليا).

وورد في الباب التاسع من هذا القانون مجموعة مواد تجرم بعض الأفعال وتفرض عقوبات على مخالفة الأحكام والالتزامات التي يفرضها القانون حيث نصت المادة (71) على عقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف درهم ولا تتجاوز مائتي ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يباشر أي من الأنشطة التي نظمها القانون دون الحصول على ترخيص أو إعفاء وفقا لأحكام هذا القانون، أو يقوم متعمدا بتغيير أو إتلاف أو إخفاء أية وثيقة أو معلومة تطلبها اللجنة العليا أو الهيئة. أو لم يقم بتعديل أوضاعه وفقا لأحكام هذا المرسوم بقانون خلال المدة المحددة.

كما ورد بالمادة (72) تجريم بعض الأعمال التي يمكن أن تتم عن طريق الخدمات التي تقدمها شركات الاتصالات أو عن طريق أجهزة الاتصالات، حيث فرض القانون في هذه المادة عقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف درهم ولا تتجاوز مائتي ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين:¹

➤ كل من أقدم أو ساهم في تقديم خدمات اتصالات مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة.

➤ كل من استغل أجهزة أو خدمات الاتصالات في الإساءة أو الإزعاج أو إيذاء مشاعر الآخرين أو لفرض آخر غير مشروع.

➤ كل من نسخ أو أفشى أو وزع بدون وجه حق فحوى أي اتصال أو رسالة هاتفية مرسلة من خلال استخدام شبكة اتصالات عامة.

➤ كل من قام متعمدا بالدخول غير المشروع لشبكة اتصالات أو قام بتعطيل أي من خدمات الاتصالات.

¹ - ربيع، حسن؛ سيد، رفاعي؛ مبادئ علمي الإجرام والعقاب، القاهرة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، 2001، ص - 194.

- كل من استغل أو استخدم بغير وجه حق أي من خدمات الاتصالات.
- كل من تمتعت على محتوى أو مضمون المكالمات دون إذن سبق من السلطات القضائية المختصة.

من خلال النصوص التي تم استعراضها يمكننا القول بأن بعض الجرائم التي يمكن أن تتم عن طريق استخدام شبكة (الإنترنت) يمكن ملاحقة مرتكبيها بموجب أحكام هذا القانون، حيث ورد النص على أن خدمة (الأنترنت) تعتبر من (خدمات الاتصالات) الوارد تعريفها بالمادة الأولى. وسوف أعرض في المطلب الثاني لحكم صدر في الدولة في جريمة قذف عن طريق النشر على شبكة الإنترنت.

كذلك ورد النص صراحة على جرائم محددة وهي (تقديم أو المساهمة في تقديم خدمات اتصالات مخالفة للآداب العامة أو النظام العام) ويندرج تحت هذا المصطلح العديد من الجرائم وخاصة ترويج الصور والمواد الإباحية أو المشاهد الخادشة للحياء أو الدعوة للفجور والرذيلة أو الاستغلال الجنسي، أو تعكير أمن الناس وسكينتهم وتعريض صحتهم للخطر، وهذه الجرائم إذا ارتكبت عن طريق شبكة الإنترنت التي هي خدمة من خدمات الاتصالات فمثل هذه الجرائم يمكن ملاحقة مرتكبيها وفقا لأحكام هذا القانون.¹

كذلك جريمة تعطيل عمل (شبكة الإنترنت) وهي من الجرائم الخطيرة والمؤثرة يمكن ملاحقة مرتكبيها بموجب نص المادة السابقة حيث ورد في البند رقم (4) النص صراحة على تجريم تعطيل أي من خدمات الاتصالات والتي من ضمنها خدمة (الإنترنت).

ثالثا: قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية رقم (1 لسنة 2006).

صدر قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية بالتزامن مع قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات والهدف منه كما ورد في المادة الثالثة هو حماية حقوق

¹ - السيد، محمود وهيب: ظاهرة العولمة وانعكاساتها الأمنية، مجلة الأمن العام، المجلة العربية لعلوم الشرطة، العدد 164، القاهرة، مطابع الشرطة، يناير 1999، ص ص 70-71.

المتعاملين إلكترونيا وتحديد التزاماتهم، وتشجيع وتسهيل المعاملات والمراسلات الإلكترونية بواسطة سجلات إلكترونية يعتمد عليها، والتقليل من حالات تزوير المراسلات الإلكترونية والتغييرات اللاحقة على تلك المراسلات، والتقليل من فرص التحايل في التجارة والمعاملات الإلكترونية، وتعزيز الثقة في صحة وسلامة المعاملات والمراسلات الإلكترونية وغيرها من الأهداف التي بلغ تعدادها الثمانية.

ونظم القانون المراسلات الإلكترونية وحفظ السجلات وشروط قبول التعامل الإلكتروني، وحجة البيانات الإلكترونية والعقود وصحتها، ونظم التوقيع الإلكتروني وشروط صحته وشهادات الاعتماد والمصادقة الإلكترونية، وواجبات التوقيع، ونظم الاستخدام الحكومي للتوقيعات والسجلات الإلكترونية.

كما ورد في القانون فصل للعقوبات هو الفصل التاسع، وجرمت مواد هذا الفصل العديد من الأفعال وعاقبت مرتكبيها بالحبس والغرامة ومنها :

❖ إنشاء أو نشر أو توفير أو تقديم شهادة مصادقة الكترونية تتضمن أو تشير إلى معلومات غير صحيحة مع العلم بذلك.

❖ كل شخص أفشى معلومات في سجلات أو مستندات أو مراسلات الإلكترونية اطلع عليها بحكم سلطات ممنوحة له. وبدون تصريح.¹

❖ كل من ارتكب فعلا يشكل جريمة بموجب التشريعات النافذة باستخدام وسيلة الكترونية.

❖ كل من قدم بيانات غير صحيحة إلى مزود خدمات التصديق بغرض طلب استصدار أو إلغاء شهادة مصادقة الكترونية.

كما عاقب القانون في مواد هذا الفصل موظفي ورؤساء وأعضاء مجالس الإدارة ومدراء الشخص الاعتباري إذا تسببوا بموافقتهم أو تسرهم أو أي تصرف آخر منهم في وقوع أي مخالفة لأحكام هذا القانون، وفرض عقوبة الغرامة كذلك

¹ - أبو الفضل، فتحى؛ وآخرون: دور الدولة والمؤسسات في ظل نظام العولمة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2004، ص 212.

الشخص الاعتباري الذي يتبعه الشخص المدان في هذه الجرائم.
رابعاً: الإرهاب الإلكتروني في القانون رقم (5) لسنة 2012م
 القانون الجديد رقم (5) لسنة 2012م بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات⁽¹⁾،
 هو تعديل للقانون رقم (2) لسنة 2006م بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وتبني
 سياسة المشرع الإماراتي في محاربة جريمة الإرهاب الإلكتروني والتصدي لها،
 طبقاً لأحكام هذا القانون من خلال ما يلي:

(1) في هذا القانون سلك المشرع الإماراتي مسلك التجريم والعقاب، على
 الأعمال التي تتعلق بجرائم الإرهاب الإلكتروني والمعاملات والتجارة
 الإلكترونية، وكذلك جرائم الاتجار بالبشر، وأيضاً الجرائم ذات الصلة بالآثار
 والسياحة والمتفجرات والذخائر والأسلحة النارية، وكافة الجرائم المتعلقة بمجال
 بالأمن الإلكتروني⁽²⁾.

(2) وفي سبيل تحقيق المزيد من الحماية للفضاء الإلكتروني، فقد أضاف
 المشرع الإماراتي، صياغة جديد لبعض التعريفات، مثل: مصطلح "إلكتروني"،
 ومفردات "المنشآت المالية والتجارية والاقتصادية"، وكذلك مصطلح "مواد إباحية"،
 والعنوان البروتوكولي للإنترنت، إلى غير ذلك من المصطلحات التي تبين مقصد
 المشرع في محاربته لكافة صور الإرهاب الإلكتروني، كما اعتبر المشرع أن جريمة
 السب بوسيلة إلكترونية، تخضع لأحكام هذا القانون، وفي ذلك قضت المحكمة
 الاتحادية العليا، بأن السب عبر البريد الإلكتروني مجرم بمقتضى هذا القانون⁽³⁾.

¹ - مرسوم بقانون 5 لسنة 2012م بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، الجريدة الرسمية العدد 540
 ملحق السنة الثانية والأربعون - بتاريخ 26-8-2012م.

² - د. عبيد صالح حسن: سياسة المشرع الإماراتي لمواجهة الجرائم الإلكترونية، مرجع سابق ص 46.

³ - المحكمة الاتحادية العليا، دائرة الأحكام المدنية والتجار، الطعن رقم 1، لسنة 2015 قضائية، بتاريخ
 2015/6/16م.

(3) نص المشرع الإماراتي في هذا القانون على العقاب الذي قد يصل إلى حد السجن المؤبد، لمن يرتكب أيًا من الجرائم المنصوص عليها، ومنها: جريمة الإرهاب الإلكتروني.

(4) نص المشرع الإماراتي في هذا القانون على معاقبة الشروع في الجريمة بنصف عقوبة الجريمة التامة في الجرح.

(5) زاد المشرع الإماراتي في هذا القانون قيمة الغرامة المالية كعقوبة، والتي قد تصل إلى ثلاثة ملايين درهم، في بعض الأفعال والسلوكيات، المجرمة بنصوص القانون.

(6) ذهب المشرع إلى اعتبار بعض الأفعال أو السلوكيات، التي تتعلق بالجرائم الإلكترونية، من الجرائم الخطرة التي تتعلق بأمن وسلامة الدولة.

(7) كما اعتبر المشرع الإماراتي في هذا القانون، أن أي جريمة ورد النص عليها، هي من الجرائم الماسة بأمن الدولة، وذلك في الحالات التي ترتكب فيها هذه الجرائم لصالح أو لمصلحة وحساب دولة أجنبية أو جماعة إرهابية أو جمعية أو مجموعة أو منظمة أو هيئة غير مشروعة.

(8) كما نص المشرع الإماراتي على أن بعض الأفعال أو السلوكيات التقنية، يمكن اعتبارها من الظروف المشددة التي تستوجب تغليظ العقوبة في بعض الحالات.

(9) كما نص المشرع على عقوبة الإبعاد للأجنبي كعقوبة تبعية جديدة، وذلك في الحالة التي يرتكب فيها فعلاً أو سلوكاً ورد النص على تجريمه بمقتضى هذا القانون، وهو بذلك غير المصادرة والإغلاق الكلي أو الجزئي للمحل أو الموقع.

(10) كذلك نص المشرع على بعض التدابير الاحترازية، التي توقع على من يرتكب الأفعال والسلوكيات المجرمة بموجب أحكام هذا القانون، ومن هذه التدابير: الرقابة والإشراف، والحرمان، وتأهيله في أحد مراكز التأهيل أو إيداعه في

مستشفى طبي، وذلك فضلاً عن العقوبات الأصلية للجريمة والعقوبات التبعية أو التكميلية لها.

(11) كما انتهج المشرع الإماراتي في هذا القانون منهج التخفيف في بعض العقوبات أو الإعفاء منها بصفة نهائية، شريطة القيام بالإبلاغ عنالفعلاؤ السلوكالذي تم النص عليه في القانون، وذلك قبل اكتشافه أو اكتشاف المجرم، للمساعدة في التوصل إليهم والقبض عليهمقبل ارتكاب الجريمة.

ومما سبق فإن المشرع الإماراتي قد تصدى لجريمة الإرهاب الإلكتروني، ليس على المستوى الأمني فحسب، بل على المستوى الثقافي والاجتماعي، وذلك من خلال العديد من الإصدارات والدوريات، التي تهدف إلى توعية المجتمع بخطر الإرهاب الإلكتروني، ولا ينسى الدور الهام الذي تلعبه أكاديمية شرطة دبي⁽¹⁾ في التصدي لخطر الإرهاب الإلكتروني، فضلاً عما يقوم به مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية⁽²⁾؛ حيث أصدر المركز العديد من الرسائل والكتب والإصدارات في بيان الإرهاب بكافة صوره وأشكاله والتصدي على كافة المستويات.

¹ - التعريف بالأكاديمية: "أنشئت كلية شرطة دبي عام 1987م بمقتضى القانون رقم (1) لسنة 1987م، وبدأت الدراسة رسمياً في التاسع عشر من سبتمبر لعام 1987م، انطلاقاً من مدرسة تدريب الشرطة بإدارة الطوارئ في حينه، إلى أن اكتمل مبنى الأكاديمية في شكله الحالي، واكتملت البنية الأساسية للكلية في شهر أكتوبر من عام 1988م بعد إصدار القرار رقم (1) لسنة 1988 في شأن اللانحة الداخلية لكلية الشرطة، وافتتحت الكلية رسمياً في الأول من أبريل عام 1989م".

<https://www.dubaipolice.ac.ae>

² - التعريف بالمركز: هو مؤسسة بحثية مستقلة ومتطورة، لا يقتصر دورها على مواكبة آخر التطورات والمستجدات على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي فحسب، وإنما تسعى جاهدة إلى صياغة الاستراتيجيات الملانمة لوضع المجتمع الإماراتي في مكان لائق ومنزلة سامية، في خضم سباق الحداثة، وقد تم إنشاء المركز عام 1994م ليبقى دوماً صرحاً فريداً من نوعه في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث أرسى المركز منذ نشأته العديد من معايير التميز والكفاءة في الدراسات والبحوث الاستراتيجية.

<http://www.ecssr.com>

يتبين لنا من عرض سياسة المشرع الإماراتي في التصدي لجريمة الإرهاب الإلكتروني ومواجهتها، أنه كان شديد الحرص، وقد سار على هذا المنهج من البداية، وذلك منذ إصدار القانون رقم (1) لسنة 2006م بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية، ثم إتباعه بالقانون رقم (2) لسنة 2006م بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وانتهاء بتعديله بالقانون رقم (5) لسنة 2012م، وكان ذلك فور ظهور الجرائم الإلكترونية والتأكد من أخطارها ومضارها، على أمن المجتمع وسلامته، وهو ما يدل دلالة واضحة على حرص المشرع الإماراتي على حماية الفضاء الإلكتروني والتصدي للإرهاب الإلكتروني، بهدف تحقيق الأمن والأمان على الدوام، مع التصدي لكافة الظواهر الإرهابية الإلكترونية، والعمل على مواجهتها بشدة، وسن التشريعات التي تعمل على ردعها، وذلك على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

الفقرة الثانية: تحول مدروس¹

لا شك في أن الحكومة عندما أصدرت قرارات بالتحول نحو الحكومة الذكية درست القوانين بشكل كافي وجعلتها متوافقة مع هذه لمبادرة، فالتحول لم يكن أمرا عشوائيا أو غائبا عن النظرة القانونية، فقد نظم قانون التجارة الإلكترونية موضوع المستندات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني منذ فترة طويلة، ولكن تبقى مسألة التطبيق هي التحدي، فيجب أن يدرس كل تطبيق إلكتروني ذكي على حدة ويبحث في معوقاته القانونية أو غير القانونية. لكن يبقى التحدي الأكبر للتحول الإلكتروني هو توعية الجمهور بالتطبيقات الذكية وسبل حماية وتأمين عمليات الدفع وتفاصيل تقديم الطلبات لدى الدوائر الحكومية، وحاليا هناك عدة إجان في وزارة العدل تقوم بدراسة ومراجعة القوانين والتشريعات بما يضمن تطويرها ومواكبتها للتطور والتحول نحو خدمات الحكومة الذكية.

¹ - ملامح الخدمات الذكية في دولة الإمارات: مرجع سابق، ص: 37.

هناك تحديثات عدة أدخلت بعد صدور المرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2012 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، مقارنة بالقانون الذي سبقه سواء من حيث التعريفات التي تمت إضافتها أو تعديلها أو من حيث الجرائم، أو من حيث العقوبات التي تم تشديدها في هذا المرسوم بقانون الأخير.

كذلك اهتم القانون بحماية المستند الإلكتروني، بما في ذلك المستندات الحكومية ومستندات الشركات المالية والتجارية والاقتصادية، وشدد في الحماية على لبيانات الإلكترونية لتلك المواقع على أنواعها لأهميتها، ذلك أن اقتصاد الدولة يقوم بصورة كبيرة على التجارة وحركة المال، وتجلت تلك الحماية في تجريم الوصول إلى تلك البيانات لاسيما البيانات المصرفية، والدخول غير المشروع للمواقع الإلكترونية، وفرض القانون على من يقتطف تلك الأعمال عقوبة شديدة مما يحدث الردع، مع تشديد العقوبة في حال الاستيلاء على الأموال أو تخريب تلك المواقع والبيانات، كما سرت أحكام القانون على من يرتكب جريمة واردة فيه من خارج الدولة إذا كان محلها أنظمة ومواقع وشبكات الحكومة الاتحادية أو محلية أو إحدى المؤسسات الحكومية التابعة لهما.

يلاحظ أن مستوى مواكبة البنية التحتية القانونية والتشريعية في الدولة للتطورات التقنية واستحقاقات الحكومة الذكية أصبح عاليا جدا، وإن وجود بيئة قانونية تواكب الطفرات التقنية والخدمات الإلكترونية والذكية، لا يمنع من تطويرها في ظل تطور المعاملات الإلكترونية. ولا شك أن زيادة العمل بموجب تلك المعاملات سيفرز الحاجة لتعديل أو إصدار تشريعات جديدة.¹

الفقرة الثالثة: تنافس مستمر في ظل قيادة تحقق الحلم

الآن، وقبل الانتهاء من المهلة التي أعلنتها القيادة الرشيدة، واقترب الجهات الحكومية من تحويل خدماتها إلى ذكية، وبنظرة ملهمة وخطوة استباقية

¹ - سلسلة البحوث القمة الحكومية 2014م، (آفاق الخدمات الحكومية في العالم العربي)، كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، فبراير 2014م. ص: 25.

وحرص على الارتقاء بمكانة الدولة وتعزيز قدرتها التنافسية، والتوجه نحو الاقتصاد الرقمي المبني على المعلومات والمعرفة وتحسين نوعية الحياة، تُفاجئنا القيادة الرشيدة بإعلان التحول إلى الحكومة الذكية، وتحويل الخدمات الحكومية من الإلكترونية إلى ذكية في غضون سنتين. وبهذا الإعلان تحقق دولة الإمارات العربية المتحدة الريادة عالمياً في توظيف تقنيات المعلومات والاتصالات لتحسين الأداء الحكومي.

تستند الحكومة الذكية في مبادئها، إلى حكومة تصل إلى حكومة تصل إلى المتعامل بدلاً من بدلاً من أن يذهب إليها، وتقدم على مدار الساعة خدمات عالية الدودة من خلال تطبيقات الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية، إذ تشير الإحصائيات على أن نسبة استخدام الهواتف الذكية في دولة الإمارات العربية المتحدة هي الأعلى عالمياً؛ إذ تصل إلى (76%).

أدركت الجهات الحكومية المعنية أن هذا لا يعني إعادة برمجة الخدمات الإلكترونية، كما هي عليه الآن لتعمل عبر الهواتف الذكية، بل يتطلب الأمر إعادة صياغة هذه الخدمات، وابتكار طريقة تقديمها على المتعاملين عبر الهواتف الذكية لتكون سهلة الاستخدام؛ حيث تلبي احتياجاتهم وتوقعاتهم تبعاً لرغباتهم. من الواضح أن هذه الخطوات من شأنها تعزيز المشاركة والتعاون بين الجامعات مع القطاع الحكومي في هذا المجال، ويلمس المراقب تكاتف الجهود بين الحكومات المحلية والاتحادية لرسم معالم خريطة طريق الحكومة الذكية. وقد طور قطاع الحكومة الإلكترونية والمعلومات في هيئة تنظيم الاتصالات وحكومة دبي الذكية أدلة إرشادية للحكومة الذكية، ووزعها على الجهات الحكومية للاهتمام بها، واتخاذها مرجعاً موحداً لخدمات الهواتف الذكية، من أجل ضمان جودة الخدمات المقدمة من خلال المنصات الذكية¹.

¹ - ملاح الخدمات الذكية في دولة الإمارات: مرجع سابق، ص: 39.

لا ننسى أن هناك تطبيقات عديدة للجهات الاتحادية ونذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر تطبيق وزارة الخارجية للهواتف الذكية؛ إذ إن هذه التطبيقات توفر خدمات أساسية للمتعاملين، مثل: (إتمام إجراء المعاملات، وتسديد رسومها عبر الهواتف الذكية).

أطلقت حكومة الإمارات جائزة سنوية مرموقة لأفضل خدمة حكومية عبر الهاتف المحمول وذلك بهدف تحفيز الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية على تقديم حلول مبتكرة في مجال تطبيقات الهواتف الذكية، وهي تمنح لفئات عدة تشمل فئة الحكومة الاتحادية، وفئة الحكومات المحلية، وفئة طلاب الجامعات التي خُصص لها مكافأة مالية قيمتها مليون درهم، وفئة على المستوى العربي، وأخرى على المستوى العالمي.

وإن العديد من الجهات والدوائر الحكومية في الدولة قد أبدت رغبتها في المشاركة في الجائزة، ما يوحي أن المنافسة ستكون شديدة بين الجهات المتقدمة لنيلها، ما يعزز من تنافسية الحكومة، ويساعد على تحقيق رؤيتها الرامية على التحول لواحدة من أفضل حكومات العالم في الغد القريب، وهذا حال دولة الإمارات العربية المتحدة التي تسعى إلى الأفضل دائماً. ومادام هناك قيادة تحلم بالمرکز الأول في كل شيء، وتحفز أبناءها وبناتها، وتشجعهم على العمل، وتوفر الإمكانيات اللازمة كافة لتحقيق هذا الحلم، فلن يكون هذا مستحيلاً، وسيشهد المستقبل إنجازات بحجم هذه الأحلام.¹

الفقرة الرابعة: الحكومة الذكية تعزز صدارة الدولة لقطاع الخدمات المالية في المنطقة:

سارعت معظم البنوك خلال الفترة الماضية إلى تقديم قنوات جديدة لخدمة العملاء مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال والأجهزة اللوحية من أجل تلبية التوقعات المتزايدة للعملاء، وساعد هذا المر في ترسيخ مكانة الإمارات وبقائها في

¹ - علي محمد الخوري، مشاريع الحكومة الإلكترونية في دولة الإمارات، مرجع سابق، ص: 56.

طليعة القطاع المصرفي في الشرق الأوسط. وبجانب ذلك اتخذت البنوك الإماراتية تدابير حماية صارمة لحماية تجربة العملاء المصرفية الإلكترونية وضمان أمن بياناتهم وأمان التعاملات التي تتم معالجتها عبر هذه القنوات. وقال مصرفيون أن مبادرة الحكومة الذكية تعزز صدارة الدولة لقطاع الخدمات المالية في الشرق الأوسط وتدعم مكانتها المصرفية في الأسواق الناشئة، مؤكداً ضرورة استمرار المصرفية الذكية في الدولة بالنمو والتطور إلى جانب مبادرة حكومة دبي الذكية التي تشجع القطاع المصرفي على مواكبة هذا التطور.

أشار هؤلاء إلى مبادرة تحول دبي إلى مدينة ذكية يمكن أن تسهم بشكل كبير في زيادة إنتاجية وكفاءة القوى العاملة في البنوك وتحسين مستويات الراحة وسهولة تناول الخدمات المصرفية لعملاء البنوك والمستهلكين الذين باتوا أهم من يوجه دفة صناعة تقنيات المصرفية الإلكترونية.

حسب إحصاءات جريدة البيان الاقتصادي وتقارير حديثة صادرة عن البنك الدولي، فإن (34%) من عملاء البنوك يستخدمون هواتفهم الذكية للحصول على خدمات مصرفية إلكترونية الذين تصل نسبتهم إلى ما يقارب (35%) من إجمالي العملاء في البنوك، في حين يصل معدل هذه النسبة إلى (18%) في دول مجلس التعاون الخليجي ما يجعل الإمارات الأول في استخدام الصيرفة الإلكترونية في المنطقة. ويمثل العملاء النشيطون الذين يستخدمون الخدمات المصرفية عبر الأجهزة النقالة حالياً ما نسبته (10%) من قاعدة العملاء لدينا. أما من حيث النمو فقد شهدت قاعدة عملاء الخدمات المصرفية الرقمية لدينا نمواً بلغ أكثر من (25%) في العالم، وتتوقع الإحصاءات أن يكون هناك استمرار في مواصلة هذا التطور خلال عام 2014 م¹.

¹ - سبل تعظيم الاستفادة من خدمات الهاتف المحمول، البنك الدولي، تقرير المواصلات والاتصالات، 2013م.

تعمل البنوك في الدولة حالياً بشكل وثيق مع الحكومة لتمكين خدمات الدفع بشكل أسهل في العديد من المجالات، وتحرص البنوك على العمل وفق رؤية الحكومة الذكية بالتعاون مع مختلف بوابات الحكومة الذكية من أجل دمج أنظمتنا وتعزيز مستويات التوافق بينها، ويمكن حالياً لعملاء البنوك الإماراتية الاستفادة من مجموعة واسعة من الخدمات الحكومية مثل: هيئة كهرباء ومياه دبي، وهيئة كهرباء ومياه الشارقة، والهيئة الاتحادية للكهرباء والماء، وهيئة الطرق والمواصلات (سالك - المخالفات المرورية - نول) وغرفة دبي وغيرها الكثير.

مع مواصلة البنوك سعيها لتوفير تجربة متكاملة عبر جميع قنوات الخدمة، فإن اتساع الوظائف وشمولها سيزداد، ومع مرور الوقت ستشمل جميع الخدمات التي تقدمها البنوك؛ فالتكنولوجيا التي تملكها دولة الإمارات اليوم على هذه القاعدة وبهذه الطريقة تقدم حلولنا الفعالة بسرعة قياسية والأهم من ذلك أنه يمكن تطويرها باستمرار وبناءً على رد فعل المستهلك، وتماشياً مع سرعة التطور الحاصل في دبي، وبالأخص مبادرة المدينة الذكية التي تتطلب توافر تقنيات عالية قادرة على مواكبة التعبير المستمر.

خاتمة:

انتشرت تطبيقات الإدارة الإلكترونية حول العالم انتشاراً واسعاً والتي يمكن أن تصنف حسب نسبة فاعليتها وكفاءتها إلى تطبيقات ناجحة وأخرى غير ناجحة. فالنجاح هنا غير مرهون بالجانب التقني فقط كما رأينا، فهناك دول متقدمة تقنياً وتكنولوجياً عانت كثيراً في إقناع مواطنيها في تبني مبدأ التعامل الإلكتروني مع الجهات الحكومية. وهناك دول أقل تطوراً كدولة أستراليا مثلاً فاقت دول أخرى أكثر نمواً كألمانيا حسب ترتيب الأمم المتحدة لجاهزية دول العالم للحكومة الإلكترونية لعام 2013، مما يجعلنا نتساءل عن السبب. لعل من أهم

هذه الأسباب هو استفادة هذه الدول (الأقل تطوراً) من تجارب الدول الكبرى التي قامت بأخذ زمام المبادرة أولاً. فقد عانت الدول الأولى المطبقة للإدارة الإلكترونية من بعض القضايا والمعوقات الفنية وغير الفنية مما اضطرها في أحيان كثيرة إلى إلغاء وتعديل وتحسين الكثير من المشاريع من أجل تقليل تأثير هذه المعوقات. أما الدول التي بدأت بالتطبيق لاحقاً، فقد استفادت من هذه التجارب وبدأت بخطوات ثابتة ورؤية واضحة لمعظم القضايا المحيطة بمصطلح الإدارة الإلكترونية. وقد ساهمت هذه القضايا في إعاقة مشروع الحكومة الإلكترونية عند هذه الدول، الأمر الذي أعطى الدول الثانية أفضلية في التخطيط والتقدم بثبات ونجاح. لذلك يجب التنبيه إلى أن جميع الدول السابقة قد تشترك وتختلف فيما بينها وبين الإمارات في أمور كثيرة. لذلك يجب أن نراعي مثل هذه الاختلافات عند محاولتنا في تطبيق الحلول المستسقة من تجاربهم. فلا يجب أن نقوم ببساطة بتطبيق حلولهم دون مراعاة خصوصية الدولة من مختلف النواحي (الدينية، الاجتماعية، الديموغرافية، الثقافية، السياسية، الاقتصادية وغيرها).

ولعل التحول إلى الإدارة الإلكترونية الذكية ليس درباً من دروب الرفاهية وإنما حتمية تفرضها التغيرات العالمية، ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات أصبحت أحد محددات النجاح لأي إدارة. وقد فرض التقدم العلمي والتقني والمطالبة المستمرة برفع جودة المخرجات وضمان سلامة العمليات، كلها من الأمور التي دعت إلى التطور الإداري نحو الإدارة الإلكترونية الذكية.

لائحة المراجع

- سحر قدوري الرفاعي: الحكومة الذكية وسبل تطبيقها، كتاب صادر عن دار الشروق، الأردن 2012.
- مها مهدي خفاف، نظم دعم القرارات والخدمات الذكية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012م.
- علي محمد الخوري التحول نحو الحكومة- منهجية مبتكرة، ندوة الثقافة العلمية، دبي 2013م.
- الحكومة الذكية: هيئة تنظيم الاتصالات، الإصدار الأول، أغسطس 2013م.
- سلسلة بحوث القمة الحكومية 2014م: آفاق الخدمات الحكومية في العالم العربي، كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، فبراير 2014م.
- ملاح الخدمات الذكية في دولة الإمارات ديوان حاكم إمارة دبي، يونيو 2013م، ص: 33.
- أبو الفضل، فتحى؛ وآخرون: دور الدولة والمؤسسات في ظل نظام العولمة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2004.
- على، محمد خيرى محمد: علاقة المجتمع الصناعي بظاهرة الجريمة، رسالة جامعية للماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1999.
- ربيع، حسن؛ سيد، رفاعى: مبادئ علمى الإجرام والعقاب، القاهرة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، 2001.
- السيد، محمود وهيب: ظاهرة العولمة وانعكاساتها الأمنية، مجلة الأمن العام، المجلة العربية لعلوم الشرطة، العدد 164، القاهرة، مطابع الشرطة، يناير 1999.
- مرسوم بقانون 5 لسنة 2012م بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، الجريدة الرسمية العدد 540 ملحق السنة الثانية والأربعون - بتاريخ 26-8-2012م.
- المحكمة الاتحادية العليا، دائرة الأحكام المدنية والتجار، الطعن رقم 1، لسنة 2015 قضائية، بتاريخ 16/6/2015م.

سلسلة البحوث القمة الحكومية 2014م، (آفاق الخدمات الحكومية في العالم العربي)، كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، فبراير 2014م.
سبل تعظيم الاستفادة من خدمات الهاتف المحمول، البنك الدولي، تقرير المواصلات والاتصالات، 2013م.

Smith, Technological Crimes, copyright(c) Missouri House of Representative, last update, November, 26, 2001.

<https://www.dubaipolice.ac.ae>.

<http://www.ecssr.com>.